رقمنة إدارة الجمارك وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبيّ

Digitizing the customs administration and its impact on attracting foreign investment

بن ميلود كنزة [1]*، دويني مختار [2]

[1] مخبر المرافق العمومية والتنمية، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس(الجزائر)

b.kenza1388@gmail.com

[2] جامعة مولاي الطاهر سعيدة(الجزائر)

mdouini@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2022/09/09 تاريخ القبول: 2022/11/10 تاريخ النشر: 2022/12/01

****

ملخص:

لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية؛ قامت إدارة الجمارك بمجموعة الإصلاحات الإدارية الّتي ترمي إلى إضفاء الشفافية ومكافحة البيروقراطية. وهذا بتبنّي نظام معلوماتيّ جديد يتماشى والتطوّر التكنولوجيّ الراهن من أجل ترقية وتحسين أداء خدماتها؛ وتعميم التبادل الإلكتروني للبيانات؛ وتطبيق الخدمات الإلكترونية في جميع مراحل الجمركة لتسهيل الإجراءات وتبسيطها والتّقرب من المتعاملين معها؛ الخصوص المستثمرين الأجانب قصد المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الأجنبي.

الكلمات المفتاحية:

التطور التكنولوجي، نظام معلوماتي جديد، رقمنة الجمارك، الخدمات الجمركية الالكترونية، الاستثمار الأجنبي.

Abstract:

To keep pace with global economic changes, the Customs Administration has implemented a set of administrative reforms aimed at adding transparency and combating bureaucracy, by adopting a new information system in line with the current technological development, in order to upgrade and improve its service performance, with the aim of popularizing electronic data exchange and applying electronic services in All stages of customs clearance, to facilitate and simplify procedures to get closer to clients, especially foreign investors, in order to develop the national economy and stimulate foreign investment.

* المؤلف المراسل

Key words:
Technological development, digitization, new information system , digitization of customs, electronic customs services.

مقدمة:

ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في بلورة أساليب وقيم جديدة مرتبطة بالمجال الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ والإداريّ، وضمن هذا النسق من التطورات نجد الإدارة الجمركية الجزائرية كغيرها من الإدارات تواجه في الأوقات الراهنة العديد من التحديات؛ سواء في مجال تبادل المعلومات وتسهيل التجارة الخارجية أو تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يتطلّب منها اعتماد برامج وآليات لمواكبة التطورات الراهنة والتماشي مع معايير المنظّمة العالميّة للجمارك.

إن العمل على رقمنة إدارة الجمارك يلعب دورا أساسيّا في تطوير العمل الجمركيّ وتحسين أداء خدمتها؛ لذا سعت إدارة الجمارك الجزائرية إلى رقمنة مختلف مصالحها، وذلك بتبنّي خطّة لإدماج أحدث جيل منظّم معلوماتيّ للجمارك بالتّعاون مع كوريا الجنوبية، وذلك من خلال إطلاق مشروع رقمنة إدارة الجمارك بهدف تحسين مستوى أداء الخِدمة الجمركية المقدَّمة للمتعاملين الاقتصادين والمستثمرين الأجانب؛ باستعمال خدمات جمركية إلكترونية لتسهيل الخدمة الجمركية المادّية وتنظيمها أكثر.

ونظرا لأهمية مشروع رقمنة إدارة الجمارك في تنمية وتشجيع الاقتصاد الوطني بصفة عامة؛ وفي الاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص. فمرحلة كورونا دفعت إدارة الجمارك الجزائرية إلى ضرورة اللّجوء إلى رقمنة مصالحها للحفاظ على حركية الاقتصاد وضمان استمرارية تموين السوق الوطني، كما أنّ لرقمنة قطاع الجمارك أهمية من حيث الاستغلال الأمثل للإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية بضبطها وتحليلها لاتّخاذ القرارات الاقتصادية الاستراتيجية المناسبة، كما يستمد الموضوع أهميته من الأهمية البالغة للجهاز الجمركي في تنمية الاقتصاد الوطني.

هذا ما دفعنا إلى السّعي إلى معرفة أثر رقمنة إدارة الجمارك على جذب الاستثمار الأجنبي، **فإلى أي مدى ساهمت رقمنة إدارة الجمارك في تحفيز الاستثمار الأجنبي ؟.**

تتطلب الإشكالية محل الدراسة إتّباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف و تحليل التوجه نحو رقمنة الإدارة الجمركية بإبراز مزايا و فوائد خدماتها الإلكترونية واثرها على تشجيع المستثمرين الأجانب.

وللإجابة على الإشكاليّة المطروحة أعلاه قسمت الدراسة إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول التوجه نحو الجمارك الرقمية كآلية لتحفيز الاستثمار الأجنبي؛ أما المبحث الثاني فتناولنا الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في العمل الجمركي وأثره على جذب الاستثمار الأجنبي.

المبحث الأول

التوجه نحو الجمارك الرقمية بوصفها آلية لتحفيز الاستثمار الأجنبي

تعمل الحكومات في الوقت الحاليّ على مواكبة التطورات السريعة وتحقيق الجودة الشّاملة لمخرجاتها بشتّى الطّرق، من خلال إدارة أداء الإدارات الحكومية بنفس منهج إدارة القطاع الخاص، سعيا منها للتطوير والعصرنة المرجوة وتقديم الخدمات في أحسن شكل، ومواجهة العديد من التحديات والّتي على رأسها تزايد حاجيات المجتمع وتنوعها بالإضافة إلى ندرة الموارد والتحولات الاقتصادية.

ولذلك تم التطرق في هذا المحور إلى التحوّل الرقميّ على مستوى إدارة الجمارك وبعد ذلك إلى مسار رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية.

المطلب الأول: التحول الرقمي على مستوى إدارة الجمارك

لعل انتشار الخدمات الالكترونية و ما تتيحه من مرونة في التعامل باختصار المسافات؛ والوقت؛ وتقليص كلفة الإجراءات، دفع بإدارة الجمارك إلى تخطي عقبات ومشاكل الإدارة الجمركية التقليدية والضغط المتزايد الناتج عن التجارة الخارجية، بالتوجه إلى تغيير نمط التسيير؛ والانتقال من الإدارة التقليدية اليدوية إلى الإدارة الإلكترونية للتحسين من أداء الخدمة الجمركية والتقرب أكثر إلى المتعاملين الاقتصاديين بالخصوص المستثمرين الأجانب .

لذا ومن خلال هذا المطلب سنوضح هذا النمط الجديد في التسيير مع تبيان مسار الوصول إليه كالآتي:

الفرع الأول: تعريف الإدارة الجمركية الرقمية

تعني رقمنة الإدارة الجمركية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق رؤيا ورسالة الإدارة الجمركية، وهي تدعيم عملية جمركة البضائع انطلاقا من تلقي الطلبات، وقبول ومعالجة سلع الاستيراد والتصدير؛ العبور؛ وسداد الرسوم والضرائب المستحقة، إلى غاية انتهاء البضائع من الرقابة الجمركية أو مرحلة منها فقط.[1]

وحسب منظمة الجمارك العالمية فإنّ مصطلح الجمارك الرقمية يعني: أيَّ نشاط آليّ أو إلكترونيّ يساهم في فعاليّة وكفاءة العمل الجمركيّ، وكذا تنسيق الأنشطة الجمركية كالنظم الآلية للتخليص الجمركي، النافذة الواحدة، التبادل الإلكتروني للمعلومات. بالإضافة إلى مواقع توصيل المعلومات لتعزيز الشفافية وكذا استخدام الهواتف الذكية.[2]

---

[1] - عيسى بوراوي، عمار ميلودي، التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقضة الاستراتيجية - دراسة حالة الجمارك الجزائرية - مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2017، ص 711.

[2] - رسالة من منظمة الجمارك العالمية، يوم الجمارك العالمي 2017.
http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/about-us/international-customs-day/2017/message-from-the-wco-secretary-general-ar.pdf?db=weble ./ le 09/04/2022 , 05 h 53

من التعريفين السابقين نستنتج أن استعمال إدارة الجمارك لوسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة تساهم في تسهيل الخدمة المادية المقدمة للمتعاملين معها بتقليص الوقت و إزاحة التعقيد والتماطل في الاجراءات وتخفيض الكلفة بالخصوص في عملية الجمركة، مما يسمح بتسريع وتيرة انطلاق المشاريع الاستثمارية.

الفرع الثاني: متطلبات التحول نحو الإدارة الجمركية الرقمية

هناك جملة من الركائز ينبغي توفرها من أجل إنجاح هذا التحول الاستراتيجي نذكر منها ما يلي:

- ينبغي وجود مورد بشري مؤهل لإتقان الفنيات التكنولوجية ومتابعة لكل مستجداتها.
- ضرورة امتلاك الإدارة الجمركية لقاعدة بيانات شاملة وآمنة.
- يجب بناء علاقة تشاور وتبادل المعلومات مع بقية الإدارات الجمركية على المستوى العالمي والاستفادة من خبراتها.
- الاستفادة من الخبرات التدريبية التي يقدمها خبراء منظمة الجمارك العالمية في هذا المجال.
- إرساء قواعد واتفاقيات تعاون مع البنوك التجارية[1].

تعتبر الرقمنة في الوقت الحالي من الضروريات والحتميات الواجب تبنيها واعتمادها من أجل تعزيز التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي للمساهمة في الرفع من الاقتصاد الوطني، و بما أن قطاع الجمارك من القطاعات الحساسة التي تلعب دورا حيويا هاما في دعم الاقتصاد الوطني و تنميته فلابد من الحرص على التشجيع على تبني الرقمنة على جميع مصالحه وتوفير متطلبات ذلك.

المطلب الثاني: مسار رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية

مر النظام المعلوماتي لإدارة الجمارك الجزائرية بعدة مراحل من التطور المستمر مع التغييرات المواكبة للعصر، وفيما يلي سنوضح أهم مرحلتين لهذا التطور.

الفرع الأول: مرحلة النظام المعلوماتي سيغاد sigad :(1995-2019)

هو عبارة عن نظام إعلام وتسيير آلي، تم إطلاقه سنة 1995، يتم من خلاله معالجة ملف الجمركة، بغرض تسريع العملية وإضفاء طابع الشفافية في المعاملات والتوجه نحو عمليات الجمركة عن بعد دون عبء التنقل إلى الإدارة الجمركية[2].

ومن أجل ترقية الخدمة الجمركية تعمل الإدارة الجمركية الجزائرية في كل مرة على زيادة توسيع و ربط هذا النظام بكل الإدارات الجمركية.

أولا: مزايا النظام المعلوماتي سيغاد sigad

---

[1] _ عيسى بوراوي، عمار ميلودي، المرجع السابق، ص712.

[2] - عبد القادر حليس، الجمارك الرقمية - دراسة حالة الجمارك الجزائرية - مجلة إدارة الأعمال ودراسات الاقتصادية، مجلد 7، العدد 02 ، ديسمبر 2021، ص610 .

يقدم النظام المعلوماتي سيغاد جملة من المزايا نذكر منها:

- تسريع المعالجة الجمركية للملفات عن طريق تبسيط واختصار الإجراءات الجمركية.
- ترشيد عمليات الرقابة.
- زيادة مستوى الشفافية في معاملات التجارة الخارجية.
- التطبيق الدقيق للقوانين الجمركية.
- الدقة في الإحصائيات التجارية المقدمة.[1]

ومن سبل تعزيز هذه المزايا كان لابد على إدارة الجمارك من تبني نظام معلوماتي أكثر تطورا من نظام sigad، للتماشي وعصر التطور التكنولوجي الراهن لأن هذا الأخير لم يعد كافيا لمواجهة المعوقات التي تواجه المتعاملين مع إدارة الجمارك بالخصوص المتعاملين الاقتصاديين الأجانب.

ثانيا: عيوب النظام المعلوماتي سيغاد sigad :

بالرغم من الإيجابيات التي يقدمها هذا النظام إلا أنه تتخلله جملة من السلبيات:

- غياب التكفل بجميع نشاطات الجمارك.
- قدم محطات ومناصب العمل مع خطر فقدان المعطيات.
- صعوبة الحفاظ على شفرة المصدر و تطويرها.
- غياب معايير الترميز و التوثيق التي تهدد ديمومة الوحدات المتقدمة.
- غياب التأكد الأوتوماتيكي من صحة المعطيات، وكذا غياب أدوات رفع التقارير والانتقائية الآلية للمعطيات.
- طول مدة معالجة البضائع وتعقيد الإجراءات الجمركية وارتفاع التكاليف اللوجيستية المرتبطة بتحضير الوثائق[2].

بالرغم من أن نظام سيغاد كان يقدم العديد من الخدمات للإدارة الجمركية إلا أنه أصبح عتيقا في الوقت الذي تطورت فيه التكنولوجيات كثيرا، وكذا لتفادي هذه العيوب كان لابد على إدارة الجمارك من التوجه نحو رقمنة مصالحها لمواكبة التحولات الحديثة لعصر التكنولوجيا، لتحسين أدائها وتسهيل وتسريع حركة التجارة الخارجية لتعزيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

الفرع الثاني: مرحلة التحول إلى E – DOUANE

قامت الجمارك الجزائرية في الشروع في تبني نظام معلوماتي جديد تم تكييفه وفقا لأحدث التطورات التكنولوجية، والذي يرقى إلى المعايير الدولية فهو يساهم في تعزيز التبادلات الجزائرية الاقتصادية مع الدول الأجنبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي كما سيسمح بترجمة النموذج الجديد لنشاط الجمارك لضمان شفافية أكثر

---

[1] - عبد القادر حليس، تطوير أداء القطاع الجمركي و أثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 01 - الجزائر، 2017/2016 ، ص 54 .

[2] _ فراح فريال، رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية وحتمية الانتقال من sigad إلى e- douane ، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2021، ص 192.

لنشاطها كما يعمل هذا النّظام على تسهيل نقل السلع وتقليص آجال الجمركة التي من شأنها تخفيض التكاليف اللوجيستية .[1]

فهذا المشروع الواعد هو ثمرة التعاون بين إدارة الجمارك الجزائرية ونظيرتها كوريا الجنوبية التي تُعدّ من أحسن النماذج عبر العالم، خاصة و أنها عانت خلال عدة سنوات ماضية من نفس المشاكل التي تعاني منها الجمارك الجزائرية حاليا، وبما أن الجزائر تشترط في كل مشروع تعاون، نقل التكنولوجيا والتكوين والصيانة؛ فقد كانت كوريا الجنوبية الشريك الأنسب التي وافقت على هذا الشرط، ومنحت الجمارك الجزائرية الشيفرات المصدرية لهذا النظام.

وفي هذا الإطار تم الاستعانة بالخبرة الوطنية، بحيث تم إبرام اتفاقية مع مؤسسة دعم تطوير الرقمنة (EADN) بهدف مرافقة وتأطير النظام المعلوماتي الجديد، فبموجب هذه الاتفاقية سيتم مساعدة إدارة الجمارك في تجسيد هذا النظام الموحد للخدمات الجمركية، و الذي تبنته لضمان التغطية الكاملة للنشاط الجمركي وتبسيط الإجراءات الجمركية، كما قامت إدارة الجمارك بإمضاء برتوكول اتفاق مع البريد السريع، المتضمن إنشاء ووضع حيز خدمة التطبيق الخاص للواجهة الإلكترونية الخاصة بتبادل المعلومات (المسماة بنظام الإعلان الجمركي) والتي ستسمح بالتبادل الفوري للبيانات والرسائل المتعلقة بمراقبة البيانات البريدية من قبل الدوائر الجمركية والمساعدة الآلية لإرسال البيانات البريدية في مجال الانتقاء و تسيير المخاطر[2].

يبدو أن تبني الجمارك الجزائرية لمشروع الرقمنة يعد أكبر خطوة إصلاح في التوجه نحو تطوير وتحسين أداء خدماتها مع المتعاملين معها، مما يسمح لها بالاضطلاع بمهامها بشكل فعال وفقا للمعايير الدولية، مما يسهل عملية التجارة الخارجية و بالتالي تعزيز بيئة الاستثمار الأجنبي .

المبحث الثاني

تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل الجمركي و أثرها في جذب الاستثمار الأجنبي

تجلت مظاهر الخدمات الإلكترونية في العديد من المجالات مما سهل على الفرد قضاء حاجياته اليومية، كما تجلت مظاهر الخدمات الإلكترونية في العمليات الجمركية، أين أصبح بإمكان المتعامل الاقتصادي (المستثمر الأجنبي) معرفة العديد من الأشياء بمجرد الولوج إلى الموقع الإلكتروني للجمارك المعنية. ومن خلال هذا المبحث

---

[1] - نصيرة غزالي، تكييف مهام إدارة الجمارك مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 01، مارس 2021، ص 201 .

[2] _ مداخلة السيد فاروق باحميد، أمام وفد لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة حول نسبة التقدم في أشغال مشروع البرمجيات (السوفت) المندرج ضمن النظام المعلوماتي الجديد.

https://www.aps.dz/ar/economie/69562-2020, le 09/04/2021، اطلع عليه يوم:12 أفريل 2022 على الساعة: 16h25.

سنتطرق إلى تسهيلات الجمارك الرقمية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي، كما سنذكر إيجابيات التحول الرقمي للخدمة الجمركية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: تسهيلات الجمارك الرقمية و دورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي

دخل النظام المعلوماتي الجديد للجمارك حيز الخدمة لسنة **2021** بين الجمارك الجزائرية وكوريا الجنوبية قصد تقليص آجال الجمركة و تعزيز مكافحة الغش، و قد مر تنفيذ هذا المشروع بمرحلتين، حيث يتضمن 15 وحدة معلوماتية يتم تطبيقها على مدار36 شهرا على دفعتين[1]؛ مدة وحدات الدفعة الأولى 18 شهرا، و12 شهرا لوحدات الدفعة الثانية.

الفرع الأول: وحدات الدفعة الأولى(18 شهرا)

جاءت وحدات الدفعة الأولى بمجموعة من الخدمات الإلكترونية والّتي سنوضحها كالآتي:

أولا: الخدمات الجمركية الإلكترونية الموجهة للمتعاملين الاقتصاديين

جاء مشروع رقمنة إدارة الجمارك بتحسين أداء الخدمة الجمركية من خلال تقديم خدمات جمركية إلكترونية على مستوى مصالحها؛ سنرى منها ما يلي:

أ)- التحصيل الإلكتروني للرسوم والحقوق الجمركية:

التحصيل الإلكتروني للرسوم والحقوق الجمركية مع الرقمنة الشاملة للعمليات المحاسبية لقابضات الجمارك، مما يوفر مراقبة فورية للإيرادات الجمركية، عن طريق السداد الإلكتروني للضرائب الجمركية[2]، والذي نعني به استخدام وسائل الدفع الإلكتروني مثل بطاقات الائتمان، بطاقات الخصم الفوري من الرصيد، تحويل المبالغ بشكل الكتروني أو الدفع عبر شبكة الانترنت لتسوية الضرائب والتكاليف المتعلقة بإجراءات تخليص السلع المصرح بها لأغراض الاستيراد أو التصدير.[3]

ساعد السداد الالكتروني للضرائب الجمركية المتعاملين الاقتصاديين (المستثمر الأجنبي)على كسب الوقت في إنجاز الاجراءات الجمركية، وتفادي مخاطر السرقة والضياع التي قد تنجم على استعمال وسائل الأداء التقليدية هذا من جهة، ومن جهة أخرى الحد من الفساد بالحفاظ على ايرادات الدولة وتسيير خروج البضاعة من الميناء لتفادي الاكتظاظ وتكثيف عمليات الاستيراد والتصدير و حماية السلع.

ب)- الجمركة الإلكترونية:

توفير إدارة إلكترونية شاملة للتصريح الجمركي بشكل يغطي جميع الأنظمة الجمركية للبضائع عند الاستيراد والتصدير بما في ذلك الأنظمة الاقتصادية.

---

[1]- نصيرة غزالي، المرجع السابق، ص202.

[2] - فراح فريال، المرجع السابق، ص 193.

[3] - عيسى بوراوي، عمار ميلودي، المرجع السابق، ص 712 .

ج)- البو ابة الإلكترونية

يوجد بوابتان داخلية وخارجية:

- البوابة الداخلية مخصصة لرقمنة عمل موظفي إدارة الجمارك (سيكون لكل جمركي حساب إلكتروني).

- البوابة الخارجية فهي مخصصة للمتدخلين غير الجمركيين، تسمح للمتعاملين الاقتصاديين، المصرحين ووكلاء العبور بالوصول آنيا إلى المعلومات التي تهمهم (حالة التصريح عن البضائع، تاريخ ووقت فحص الحاويات، نتيجة تصفية التصريح، ...)[1].

يتبين من خلال ما تم ذكره أعلاه أن استعمال إدارة الجمارك للتقنيات المعلوماتية المتطورة لها دورا أساسيا في تبسيط الاجراءات الجمركية، بحيث تمكن الفاعل الاقتصادي من إنجاز أغلب الإجراءات من مقره عن بعد والحصول على الوثائق و الشهادات الضرورية دون عناء التنقل و كثرة الشكليات.

ثانيا: تسيير العمل الجمركي تماشيا مع مشروع الرقمنة

لقد سمح مشروع رقمنة إدارة الجمارك بتحسين وتسهيل أداء العمل الجمركي وذلك من خلال:

أ)- تسيير عمليات الشحن:

مراقبة شاملة لعمليات الشحن مع المعرفة الآنية لموقع البضائع (الحاويات) على مستوى الموانئ، المطارات، والمراكز الحدودية.

ب)- معالجة حركة المسافرين:

تسمح هذه الوحدة بجمركة بضائع المسافرين ومعالجة تصاريح العملة الصعبة.

ج)- نظام الإنذار المبكر والتحكم:

هذه الوحدة أعِدّت لمراقبة حالة عمل النظام المعلوماتي الجديد، والتي تسمح بالمراقبة الآنية لأداء الخدمات (ملفات الجمركة) وحالة المعدات التكنولوجية وشبكة الاتصالات وكذا تأمين النظام من الهجمات الإلكترونية.

د)- التسيير المتكامل للمخاطر:

يسمح بانتقائية عمليات الرقابة الجمركية على مستوى الحدود (الموانئ، المطارات، الحدود البرية) للبضائع والمسافرين، مما يسمح بتقليص آجال الجمركة وتحسين فعالية الرقابة.

هـ)- مستودع البيانات:

جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية، سيكون النظام الجديد مترابطا مع أنظمة المعلومات للإدارات ومؤسسات الدولة الأخرى؛ حيث سيتم تحليل البيانات التي تم جمعها ومراجعتها باستخدام الأساليب العلمية، الرياضية والإحصائية لمكافحة الغش بشكل فعال.[1]

---

[1]_ فراح فريال، المرجع السابق، ص 193

بالإضافة إلى الخدمات الجمركية الإلكترونية التي يتيحها مشروع رقمنة إدارة الجمارك للمتعاملين الاقتصاديين، فهو يساعد على تسيير عمليات شحن البضائع و حركة المسافرين في الموانئ و المطارات و المراكز البرية؛ و المراقبة الآنية لذلك كما يوفر الأمن للنظام المعلوماتي في حد ذاته من أي قرصنة .

الفرع الثاني: وحدات الدفعة الثانية (12 شهرا)

لقد أضاف مشروع رقمنة إدارة الجمارك من خلال وحدات الدفعة الثانية خدمات إلكترونية جديدة تسمح بتسهيل العمل الجمركي من الناحية الإدارية ومن الناحية الرقابية؛ والتي سوف نبيّنها على النحو الآتي:

أولا: **تسهيل العمل الجمركي من الناحية الإدارية تماشيا وبرنامج الرقمنة**

قدم برنامج رقمنة إدارة الجمارك بعض التسهيلات الإدارية على مستوى إدارتها والتي تتمثل فيما يلي:

أ)- الشباك الوحيد:

يسمح الشباك الموحد بالتبادل الإلكتروني للوثائق و البيانات مع مختلف المتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية (رقمنة إدارة التراخيص والموافقات الصادرة عن مختلف الهيئات و الدوائر الوزارية). بالإضافة إلى أنه يدعم عملية إعداد و تحليل إحصائيات التجارة الخارجية و تحسين نجاعة أداء مصالح الجمارك في مجال مكافحة الغش و التهريب و الجريمة الاقتصادية بكل أبعادها[2].

أي أن المنتظر من هذا الشباك هو تعزيز و تحسين مناخ الأعمال الاستثمارية، من خلال رقمنة مختلف الوثائق الواجب تقديمها خلال عملية الجمركة.

ب)- تسيير الموارد البشرية:

التسيير المتكامل للموارد البشرية (المسار المهني، التكوين، الرواتب ... إلخ).

ج)- التحقيقات والمنازعات الجمركية:

حيث يتم تسريع التحقيقات الجمركية عبر النّظام المعلوماتي باستخدام البيانات الإلكترونية؛ وتحليلها؛ وإعداد التقارير؛ وكذا المتابعة الإلكترونية لملفات التقاضي في كل المراحل، وتتم هذه المعالجة والمتابعة باللغتين العربية أو الفرنسية.

ثانيا: التحقيقات والمنازعات الجمركية

حيث يتم تسريع التحقيقات الجمركية عبر النّظام المعلوماتي باستخدام البيانات الإلكترونية؛ وتحليلها؛ وإعداد التقارير؛ وكذا المتابعة الإلكترونية لملفات التقاضي في كل المراحل، وتتم هذه المعالجة والمتابعة باللغتين العربية أو الفرنسية.

---

[1] - فراح فريال، المرجع السابق، ص 193 .

[2]- جريدة المحور اليومي، نحو إنجاز مشروع الشباك الوحيد للجمارك ،منشور يوم 14 ديسمبر 2021،على الموقع: http://elmihwar.dz/ar/241607 اطلع عليه يوم : 2022/04/16 على الساعة: 30 22h

أ)- المراقبة:

المراقبة الآنية لحركة السفن والطائرات في الموانئ والمطارات، ومتابعة الحسابات المفتوحة للحاويات على مستوى الموانئ.

ب)- الرقابة اللاحقة:

يسمح النظام الجديد بإجراء فحوصات ما بعد التخليص على جميع التصريحات الجمركية (مراقبة دقيقة لعناصر فرض الضريبة).

ج)- إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات:

هي وحدة مخصصة للإدارة التقنية للنظام الجديد (إنشاء الحسابات، مراقبة الولوج، مراقبة العمليات المنجزة على الأجهزة، الشبكات، البيانات، ...إلخ).[1]

من الملاحظ أن مشروع رقمنة إدارة الجمارك على غرار تحسين أداء الخدمة الجمركية المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين معها بتبسيط و تسهيل و تسريع هذه الخدمات، فقد ساهم كذلك في حسن التسيير و التنظيم الإداري و الرقابي لهذه الإدارة.

المطلب الثاني: إيجابيات التحول الرقمي للخدمة الجمركية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي

إن التحول الرقمي لإدارة الجمارك له أثر على العديد من المجالات بصفة عامة وعلى القطاع الاقتصادي بوجه الخصوص، والتي ساهمت في تشجيع المناخ الاستثماري من خلال التسهيلات التي جاء بها برنامج رقمنة إدارة الجمارك.

ومن خلال هذا العنصر سوف نحاول التعرف على آفاق تطبيق النظام المعلوماتي الجديد في تجسيد هذا التحول الرقمي وكيف أثّر على البيئة الاستثمارية.

الفرع الأول: مزايا وفوائد الخدمة الجمركية

إن التحول الرقمي لإدارة الجمارك جاء في طياته جملة من المزايا والفوائد المتمثلة فيما يلي:

أولا: مزايا الخدمة الجمركية الالكترونية

يتيح التوجه نحو الجمارك الإلكترونية جملة من الإيجابيات نذكر منها:

- سداد جميع المستحقات الجمركية من مكان العمل دون الحاجة للتوجه لفرع البنك.
- توفر خدمة السداد طيلة أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة.
- إمكانية الاستعلام عن الرسوم الجمركية ودفع الضرائب المستحقة وتأكيد العمليات إلكترونيّا.
- إمكانية متابعة عمليات الدفع واستنساخ التقارير عن بعد.

[1] - فراح فريال، المرجع السابق، ص 194 .

- توفير الأمن في وسائل السداد باستخدام تكنولوجيا تشفير عالية الكفاءة لضمان سرية عملية الدفع والتأكد من أنّ العملية تمت عن طريق الشخص المفوّض فقط من قبل الشركة (العميل) لمدفوعات تخصّ الشركة فقط.

- إمكانية متابعة عمليات الدفع واستنساخ التقارير.[1]

غير أنه لتعزيز هذه الإيجابيات وتجسيدها، لابد من ربط النظام المعلوماتي لإدارة الجمارك مع أنظمة الإدارات التي تتعامل معها بالخصوص المؤسسات البنكية.

ثانيا: فوائد الخدمة الجمركية الالكترونية

توفر الخدمة الجمركية الالكترونية جملة من الفوائد منها:

- المساهمة في تطوير الإدارة الجمركية، من خلال إجراءات التخليص الجمركي للسلع المستوردة والمصدرة.

- تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية من خلال تسريع وخفض الوقت الذي تأخذه إجراءات التخليص الجمركي والإفراج عن البضائع.

- المساهمة في رفع مستوى التعامل الراقي مع كافة المستوردين والمتعاملين في المنافذ الجمركية، كون أنّ التخليص يتم آليا واعتمادا على نظام الانتقائية لتحديد البضائع الخاضعة للمعاينة من غيرها وكذا الاختيار العشوائي للمعاينين في بعض المنافذ الجمركية.

- توفير قاعدة متكاملة من البيانات والمعلومات الإحصائية لكافة الجهات ذات العلاقة، وبما يساعد على التخطيط الاقتصادي واتخاذ القرار السياسي والاقتصادي، من خلال تمكين هذه الجهات على البيانات إلكترونيا.[2]

صحيح أن رقمنة إدارة الجمارك توفر جملة من الفوائد و المزايا، كما تحقق العديد من الأهداف كدعم التجارة الخارجية و تشجيع الاستثمار الأجنبي، إلا أن هذا يظل مرهون بمدى توفير البيئة التنظيمية والتشريعية وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

الفرع الثاني: أثر تسهيلات الخدمات الجمركية الالكترونية على تحفيز الاستثمار الأجنبي

تتجلى أهمية أي نظام آليّ محوسب من طبيعة الأهداف والنتائج التي يسعى لتحقيقها، وبصفة عامة يمكن القول بأن الغاية الأساسية من تركيب وتشغيل هذا النظام تتمثل في تحسين وترقية الاقتصاد الوطني وتعزيز بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري خاصة الاستثمار الأجنبي.

يعتبر قطاع الجمارك من القطاعات الهامة في الدولة كونه يعد من أهمّ الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، لذا أدخلت إدارة الجمارك إصلاحات جوهرية على قانون التخليص الجمركي لأجل تبسيطها وإضفاء طابع المرونة والليونة عليها باستعمال أنظمة معلوماتية أكثر تطورا لتكريس خدمات إدارية إلكترونية في إطار

---

[1] - عيسى بوراوي، عمار ميلودي، المرجع السابق ، ص 712.

[2] - عبد القادر حليس، تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، المرجع السابق ، ص 160 .

مسايرة الإجراءات الجمركية المعمول بها دوليا هذا من جهة ولتقريب إدارة الجمارك من المستثمر الأجنبي بكسر حاجز الخوف من إدارة الجمارك وتنمية الثقة بين الطرفين.[1]

حيث أدخلت إدارة الجمارك مجموعة من التحسينات على الخدمات المقدمة للمستثمرين الأجانب وذلك عن طريق التخلص من النماذج الشكلية واستعمال قنوات نموذجية في علاقتها بالمستثمرين الأجانب تجاوزا لتباطؤ وتثاقل الإجراءات الإدارية؛ هذا كله لتقريب إدارة الجمارك من المستثمر الأجنبي الذي غالبا ما كان يشكو من بطئ العمل الإداري وتماطل الإجراءات و تعقيدها وندرة المعلومات المتعلقة بالوثائق والإجراءات وكثرة الشكليات القانونية، إلا أنه في إطار تجسيد البعد الاقتصادي للدولة عكفت إدارة الجمارك على تبسيط الإجراءات الجمركية وتقليصها بهدف جذب المستثمرين الأجانب قدر الإمكان؛ فليس هناك آلية تمكن من تحقيق هذا القرب والتواصل أكثر من استعمال شبكة المعلومات لخدمة المستثمرين، ويتجلى ذلك في مجموعة من الخدمات الجمركية الإلكترونية.[2]

في هذا الإطار عمل المشرّع الجزائري على تحسين أداء الخدمة الجمركية المقدمة للمستثمرين الأجانب بتوفير خدمات إلكترونية و هذا ما كرسه من خلال نص المادة 50 مكرر02 من قانون الجمارك "... تعمل إدارة الجمارك عن طريق استعمال الوسائل الملائمة بما فيها الإلكترونية على نشر وتوزيع كل معلومة ذات صبغة جمركية تهم المستعملين أو لها علاقة بالتنظيم الجمركي الساري المفعول."[3]حسن فعل المشرع من خلال هذه المادة فقد أزاح عناء التنقل للمتعاملين مع إدارة الجمارك بتوفير قدر من المعلومات الجمركية وكل ما يخص الاجراءات لدى إدارة الجمارك عبر بوابة إلكترونية خاصة، تتيح لك كل ما يمكن الاستفسار عنه بضغطة زر من خلال الهاتف المحمول الذكي أو جهاز الكومبيوتر عبر الانترنت.

والمادة 91 مكرر1 "يمكن أن تكتتب التصريحات لدى الجمارك المنصوص عليها في هذا القانون بالطريق الإلكتروني، يمكن استبدال توقيع التصريحات بوسيلة إلكترونية أو رمز تعريفي إلكتروني..."[4]. أي أنه لا داعي للشكليات و الوسائل المادية و الانتقال من التقليدي إلى كل ما هو تكنولوجي كالتوقيع الالكتروني بشتى أنواعه ،

---

[1] - مصطفى معتبرف،" دور إدارة الجمارك في تحفيز الاستثمار بالمغرب"، باحث في سلك الدكتوراه كلية الحقوق ، طنجة، https://www.danapress.ma/2020/07/21/%D8%AF%D9%88%D8%B1-LE
اطلع عليه يوم: 23 أفريل 2022، على الساعة: O2h53

[2] - مصطفى معتبر ، المرجع السابق .

[3]- المادة 50 مكرر 02 من القانون رقم04/17 المعدل و المتمم للقانون رقم 07/79 المؤرخ في 17 فيفري 2017، المتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية ، العدد 11، المؤرخة في 19 فيفري 2017 .

[4]-المادة 91 مكرر1، من القانون رقم04/17 المعدل و المتمم للقانون رقم 07/79 المؤرخ في 17 فيفري 2017، المتضمن قانون الجمارك.

التصريح الالكتروني و غيره من الاجراءات الالكترونية. كما أصدر المرسوم التنفيذي رقم 146/21 الذي نظم خدمة الشباك الوحيد[1]، و الذي تطرقنا إلى مزاياه أعلاه.

خاتمة:

يتضح مما سبق أنّ سعي إدارة الجمارك الجزائرية لتحسين خدماتها؛ من خلال التوجه نحو التحول الرقمي تماشيا مع التحولات الحاصلة في بنية الاقتصاد الجزائري، ومتطلبات الالتزامات الدولية فيما يخص تدفقات البضائع ووسائل النقل وانتقال رؤوس الأموال، فهذا الهدف لا يمكن أن يجد له طريقا للنجاح دون التأسيس لقاعدة شراكة معلوماتية حقيقية ومستدامة، تمكن كل الفاعلين من التحكم في مفردات التجارة الخارجية بأريحية وربحية.

وعليه ومن خلال ما سبق، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- تسعى الإدارة الجمركية جاهدة نحو ترقية البنية التحتية التكنولوجية، بغرض التوجه نحو الجمارك الرقمية وتسريع وتطوير الخدمة الجمركية.
- تعمل الإدارة الجمركية على زيادة وترقية مستوى الاتصال والتواصل مع المتعاملين الاقتصاديين والإنصات إلى انشغالاتهم.
- تهدف إدارة الجمارك من خلال تبني نظام معلوماتي جديد إلى إبراز مدى اهتمامها بالتوجه نحو عملية جمركة أكثر نجاعة وفعالية تساهم في جذب المستثمر الأجنبي.

وهذا ما أفرز التوصل إلى جملة التوصيات التالية:

- مضاعفة الجهد لمواكبة الوتيرة المتسارعة لأنظمة المعلومات، وتقليص الفجوة الرقمية وتبعاتها على المؤشرات العامة للاقتصاد الوطني.
- حث وإلزام الشركاء وكل المتعاملين، على الأخذ بالرقمنة كوسيلة فعالة للأداء المتعلق بعبور وجمركة البضائع وانتقال الأموال من وإلى الخارج لتخفيض التكاليف.
- مراجعة وتحيين واستحداث نصوص تشريعية وتنظيمية من شأنها استيعاب الإجراءات والمنازعات الناتجة عن تطبيق تكنولوجيات ونظم المعلوماتية.
- توسيع نشر الوعي بأهمية تكنولوجيات ونظم المعلوماتية لموظفي إدارة الجمارك.
- الحرص على تأمين نظم المعلوماتية من كل الأخطار المتعلقة بالقرصنة الإلكترونية.
- تبني المنظومة التشريعية الجمركية لنظام المعلوماتية، لتحفيز وتعزيز المناخ الاستثماري وتشجيع استعماله من قبل المستثمرين الأجانب.

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ قائمة المصادر:

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 146/21 المؤرخ في 17 أفريل 2021، المحدد لكيفيات تفعيل و تسيير الشباك الوحيد المخصص للإتمام الإجراءات الجمركية والاستيراد والعبور والتصدير، الجريدة الرسمية، العدد 31، المؤرخة في 27 أفريل 2021 .

أ) - القوانين:

- القانون رقم04/17 المعدل والمتمم للقانون رقم 07/79 المؤرخ في 17 فيفري 2017، المتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية، العدد 11، المؤرخة في 19 فيفري 2017.

ب) - المراسيم التنفيذية:

- المرسوم التنفيذي رقم 146/21 المؤرخ في 17 أفريل 2021، المحدد لكيفيات تفعيل وتسيير الشباك الوحيد المخصص للإتمام الإجراءات الجمركية والاستيراد والعبور والتصدير، الجريدة الرسمية، العدد 31، المؤرخة في 27 أفريل 2021.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ)- رسائل الدكتوراه:

1- عبد القادر حليس، تطوير أداء القطاع الجمركي و أثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 01 – الجزائر، 2017/2016 .

ب)- المقالات العلمية:

1- عبد القادر حليس، الجمارك الرقمية – دراسة حالة الجمارك الجزائرية –مجلة إدارة الأعمال ودراسات الاقتصادية، مجلد 07، العدد 02 ، ديسمبر 2021 .

2- عيسى بوراوي، عمار ميلودي، التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقضة الاستراتيجية - دراسة حالة الجمارك الجزائرية - مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2017 .

3- فراح فريال، رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية و حتيمية الانتقال من sigad إلى e- douane ، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2021 .

4 - نصيرة غزالي ، تكييف مهام إدارة الجمارك، مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية، وسبل عصرنتها، لتحسين نشاطتها الجمركية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، المجلد 05، العدد 01، مارس 2021.

ج)- المقالات على مواقع الانترنت:

1- رسالة من منظمة الجمارك العالمية، يوم الجمارك العالمي 2017.

http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/about-us/international-customs-day/2017/message-from-the-wco-secretary-general-ar.pdf?db=weble ، اطلع عليه يوم: 09 أفريل2022 على الساعة:05h53

2 - مداخلة السيد فاروق باحميد، أمام وفد لجنة الشؤون الاقتصادية و المالية لمجلس الأمة حول نسبة التقدم في أشغال مشروع البرمجيات (السوفت) المندرج ضمن النظام المعلوماتي الجديد.

le 09/04/2021 https://www.aps.dz/ar/economie/69562-2020, اطلع عليه يوم 12أفريل2022 على الساعة:16h25

3- جريدة المحور اليومي، نحو إنجاز مشروع الشباك الوحيد للجمارك، منشور يوم 14 ديسمبر 2021،على الموقع: http://elmihwar.dz/ar/241607 اطلع عليه يوم: 2022/04/16 على الساعة:30 22h.

4- مصطفى معتبرف،" دور إدارة الجمارك في تحفيز الاستثمار بالمغرب"، باحث في سلك الدكتوراه كلية الحقوق ، طنجة، https://www.danapress.ma/2020/07/21/%D8%AF%D9%88%D8%B1

اطلع عليه يوم: 23 أفريل2022، على الساعة: O2h53